

واقع التجارة المكافئة في بعض الدول النامية Countertrade in some developing countries

زيرمي نعيمة

جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، zirmi.naima@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2021/10/08

تاريخ القبول: 2021/10/04

تاريخ الاستلام: 2021/07/01

ملخص:

حاولت هذه الورقة البحثية الإجابة على الاشكالية المتمثلة في دراسة التجارة المكافئة في بعض الدول النامية. من خلال استخدام المنهج الوصفي، تمت دراسة تجارب بعض الدول التي تمارس هذه التجارة مثل الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، مصر، اندونيسيا. خلص هذا المقال الى العديد من النتائج من بينها أنه من أهم أسباب اللجوء الى التجارة المكافئة هو عدم توازن ميزان المدفوعات التجاري بين الدول، النقص في العملات الاجنبية، مشاكل الديون الخارجية في معظم دول العالم الثالث، وركود الطلب العالمي، كما أنها أصبحت بديلاً يمكن الاعتماد عليه في زيادة الصادرات لأنه يساهم في دخول الأسواق الدولية النامية والتي تعد من الأسواق شديدة الصعوبة.

كلمات مفتاحية: تجارة مكافئة، مقايضة، صفقات تبادلية، دول نامية.

تصنيفات JEL: F10؛ B27

Abstract:

This study aims to discuss the experiences of some countries in Countertrade, such as Algeria, United Arab Emirates, Egypt, Indonesia, using the descriptive approach.

We concluded that the unfavorable balance of trade between countries, the shortage of foreign exchange, external debt in Third World countries and the slackening of global demand are the important reasons for having a compensation trade.

The Offset Trade can increase exports which contribute to access the markets of developing countries, which considered as difficult markets.

المؤلف المرسل: زيرمي نعيمة، الإيميل: zirmi.naima@univ-bechar.dz

Keywords: Countertrade, barter, Reciprocal offers, developing countries.

JEL classification codes : F10 ; B27

1. مقدمة :

شهدت الصفقات المتكافئة نجاحًا خلال سنوات الستينيات، على أساس رغبات سياسية وتكتلات وتحالفات اتسمت بها تلك الفترة، ومع تحرر التجارة العالمية وظهور منظمة التجارة العالمية، وانضمام غالبية الدول لها، ووجود مشاركات تجارية بين دول لها مصالح مشتركة مع تكتلات اقتصادية، نشأت اتفاقيات ثنائية بين دولة وأخرى، وقد ساهم ذلك في قيام دول كثيرة بتنظيم حركة التجارة البينية واتباع اشتراطات التواجد في هذه الآليات الجديدة.

في اواخر السبعينات وبداية الثمانينات أصبحت هذه التجارة منتشرة في سوق النفط وصفقات الاسلحة، حيث تبنت العديد من الدول النامية هذه التجارة بشكل صريح. جاءت هذه التجارة استجابة لاحتياجات الاقتصادات المتغيرة، فالملاحظ أنّ لهذه الاشكال غير التقليدية للتجارة الدولية دور كبير في أوقات التباطؤ الاقتصادي العالمي، بينما يتراجع ذلك الدور خلال فترات الانتعاش، كما أنها لعبت دورا مهما في التجارة الدولية وتنظيم المدفوعات الدولية خاصة في البلدان النامية التي لم تكن قادرة على دفع التدفقات المالية اللازمة لإتمام بعض صفقاتها، كما يمكن اعتبارها السبيل الانسب للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، والتي تحاول الحفاظ على وارداتها، أو تلك التي تحاول فتح أسواق جديدة للمنتجات الفائضة، وتحقيق تنوع اكبر في الصادرات بين المناطق والمنتجات. كما أنها قد تظهر نتيجة لضعف الصناعات المحلية، وعدم وجود منتجات تنافس المنتجات العالمية. اضافة الى ما سبق فهناك من يرجع استخدام هذا النوع من التجارة الى حد كبير الى ازمة الديون، والتوترات التي تحدث عن التجارة المتعددة الاطراف والنظام النقدي الدولي.

بدأت الصفقات المتكافئة تعود مرة أخرى مؤخرًا، حيث تضمن التعامل بقيمة معينة مرة أخرى وتقوم كل دولة بتحديد طلباتها من السلع التي تستطيع تصديرها، فقد كانت أول الصفقات مع الأرجنتين وتلتها دول أخرى، كما اتجهت بعض دول العالم في الآونة الأخيرة الى التوسع في عمليات المقايضة في المجال، باعتبارها من انواع التجارة المكافئة المعتمدة في العديد من دول العالم.

1.1 إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق ارتأينا في هذا المجال طرح الاشكالية التالية:
ما هو واقع التجارة المكافئة في البلدان النامية؟

2.1 فرضيات البحث:

من أجل معالجة الاشكالية السابقة ارتأينا وضع الفرضيتين التاليتين:

الفرضية 01: تستخدم بعض الدول النامية التجارة المكافئة لتنشيط اقتصادها ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات،

الفرضية 02: تلجأ بعض الدول النامية الى التجارة المكافئة للتصدي للعراقيل الحمائية المفروضة من الدول المتقدمة.

3.1 أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث أساسا فيما يلي:

- ابراز مفهوم التجارة المكافئة وأنواعها، أسبابها، مخاطرها، وعيوبها.
- تحليل التجارة المكافئة في السوق العالمي، ودراسة تجارب بعض الدول النامية في ممارستها للتجارة المكافئة.

4.1 منهج البحث:

في سبيل تحقيق أهدافها، توظّف هذه الدراسة المنهج الوصفي بدءا بالتعريف بالتجارة المكافئة، ثم بعد ذلك تحليل واقع التجارة المكافئة في السوق العالمي، وتحليل ممارسة تجارب بعض الدول النامية لهذا النوع من التجارة.

2. المفاهيم الأساسية للتجارة المكافئة

1.2 مفهوم وأهمية التجارة المكافئة:

تمثل أنشطة التجارة المكافئة تداول السلع والخدمات بدل سلع وخدمات اخرى عندما تكون وسائل الدفع التقليدية صعبة أو مكلفة، أو غير موجودة وتنتشر خاصة في التعامل مع حكومات الدول النامية. وهكذا فالمقايضة هي شكل من أشكال التجارة المكافئة (تامر، 2014، صفحة 457). كما يمكن أن يعبر عنها بالصفقات المتكافئة التي هي عبارة عن عقد مقايضة محدد القيمة والمدة بين طرفين في دولتين تتبادل بمقتضاه المنتجات والخدمات مع بعضها البعض دون أن يترتب على ذلك تحويل للعملة، فدور النقود كوسيط للتبادل لا وجود له، ولكن دورها كمقياس للقيمة حيث يتم تقييم كل سلعة على حدى (دراسات قانونية واقتصادية، 2014). عرّفها كل من

Hennart And Anderson على انها معاملات يقدم فيها البائع البضائع الى المشتري ويوافق تعاقديا على شراء البضائع من المشتري، والتي تستوي النسبة المئوية المتفق عليها من قيمة عقد البيع الاولي. (Zainal, Agus, & Moh, 2020). تعتبر منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ان التجارة المكافئة هي "تجارة حرة" في حين منظمات اخرى مثل منظمة البلدان المصدرة للنفط تعتبرها بمثابة تجاوز لاتفاقيات التكتلات الاحتكارية او انتهاك للاتفاقات الدولية. هناك دول مثل اميركا وقطر تملك سياسة رسمية بشأن التجارة المكافئة بينما دول اخرى على غرار الكويت والسعودية مثلا لا توجد بها سياسات معلنة بشأن هذه التجارة (Guido , Marco, & Guido, 2000). تحدث معاملة التجارة المكافئة بوجود طرفان اساسيان هما المسوق وعادة ما يكون شركة مصنعة للتكنولوجيا وزبون في غالب الاحيان هو دولة نامية، يكون الوسيط بينهما سمسار يخلص المعاملات عن طريق ايجاد مشتريين للمنتجات مقابل عمولة مثل ما يوضح الشكل الموالي:

الشكل 1: معاملة التجارة المكافئة



المصدر: (تامر، 2014، صفحة 458)

أسهمت الصفقات المتكافئة في تحقيق اقتحامات ابتكارية لسيل متدفق من تقنيات التمويل الجديدة، والتي صنعت بدورها نمط متكامل ومتطور من منظومات التمويل، والتي تحتاج الى معرفتها وإدراك جوانبها وفهمها عميقا واسعا وهو أمر خليك أن تقوم به كافة الاجهزة المتخصصة في التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا (الخضيرى، 2000، صفحة 136).

2.2 أنواع التجارة المكافئة:

هناك العديد من أنواع التجارة المكافئة يلخصها الجدول الموالي:

الجدول 1: أنواع التجارة المكافئة

النوع	التعريف
المقايضة Barter	يتم تبادل السلع مباشرة من دون اموال، تتطلب عقدا واحدا وفي فترة زمنية قصيرة.
عروض التعويض Compensation Deals	يتم الدفع فيها بكل من البضائع والنقدية، فمثلا يمكن لشركة بيع معداتها الى البرازيل وتحصل على نصف المبلغ والنصف الآخر كبضائع.
المبادلة الشرائية Counter purchase	تتطلب عقدين واضحي المعالم في الأول يوافق البائع على السعر المحدد للبضائع ويتلقى النقدية من المشتري، ومع ذلك فإن الصفقة الاولى تتوقف على العقد الثاني الذي يتوجب على المشتري ان يوافق ايضا على شراء سلع من المشتري (أو انتاج نسبة معينة من السلع وتجميعها في بلد المشتري) بنفس مبلغ العقد الاول أو نسبة محددة منه.
اتفاق إعادة شراء المنتج Buy-back agreement	يوافق البائع على توفير التكنولوجيا أو المعدات اللازمة لبناء منشأة ويتلقى الدفع في شكل السلع التي تنتجها المنشأة.
نظام الاوفست Offset	يستخدم في حالة المشروعات الاستثمارية التي يقيمها طرف أجنبي وفي توريدات الصناعات التكنولوجية المتقدمة والأسلحة والمعدات الحربية، وفي المقابل يحصل المورد على نسبة من قيمة الصفقة في شكل بضائع من البلد المستورد.
العمليات الثلاثية أو التبادل السلعي المتعدد الأطراف Switch Deal	تتم بين 3 أطراف: تقوم الدولة (أ) بتحويل المدفوعات المستحقة عليها تجاه (ب) لحصولها منها على بضائع الى (ج) التي يستحق لها طرفها مبالغ مقابل بضائع سبق توريدها اليها.
الصفقات الدائرية Revolving Deal	علاقة شبه دائمة ومتصلة بين طرفي العملية التجارية، وغالبا ما تستخدم بين أحد الشركات متعددة الجنسية وبين أحد مصانعها في العالم فتقوم

الاولى بتزويد هذا الفرع بالمعدات وقطع الغيار مقابل الحصول على جزء من انتاجه بشكل مستمر (دائري).	
يتم تبادل المنتجات بين طرفي العملية في اطار نشاط انتاجي مشترك وقد يكون مستخدم المنتج النهائي أحد طرفي العملية أو طرف ثالث.	التعاون الصناعي والانتاج المشترك industrial cooperation and joint production
تنشأ عندما ترغب احدى الشركات متعددة الجنسية في اختراق سوق أجنبي يتمتع بحماية جمركية عالية او تحول قيود النقد الاجنبي فيه دون امكانية التصدير اليه، فتقوم الشركة بعقد اتفاقيات للإنتاج المشترك أو تقديم المعاونة والخبرة على المقابل في شكل جانب من انتاج المصنع المشترك.	اتفاقيات المشاركة joint-ventures

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (تامر، 2014، صفحة 459)، و (خليل، صفحة 3).

من خلال الجدول السابق نجد أن هناك أنواعا عديدة من التجارة المكافئة مثل المقايضة وهي اليوم اقل شيوعا، كما نجد المبادلة الشرائية ونظام الاوفست، كما تحمل الصفقات المكافئة أنواعا أخرى مثل العمليات الثلاثية، كما أنه غالبا ما تستخدم الصفقات الدائرية بين أحد الشركات متعددة الجنسية وبين أحد مصانعها المنتشرة في العالم. ويتم تبادل المنتجات في اطار ما يعرف عمليات التعاون الصناعي والانتاج المشترك، واخيرا نجد اتفاقيات المشاركة الخاصة بالشركات متعددة الجنسية من أجل اختراق سوق أجنبي يتمتع بحماية جمركية عالية أو تحول قيود النقد الاجنبي فيه دون امكانية التصدير اليه.

3.2 أسباب التجارة المكافئة:

إن أسلوب الصفقات المتكافئة بالنسبة لدول العالم النامي هو أحد الأساليب الناجحة لتنشيط تجارتها الخارجية، حيث تستخدم الرقابة الجمركية في زيادة الصفقات المتكافئة مع دول العالم الخارجي، وذلك من خلال التسهيلات الجمركية وعدم فرض رسوم جمركية على السلع المصدرة بالتالي السلع المستوردة ضمن صفقة متكافئة، وذلك من خلال تصدير سلع وطنية والاستيراد بقيمتها سلعا أجنبية، وبذلك يخف الضغط على الميزان التجاري (الهاشم، 2020). يعود سبب الاتجاه المتزايد لبلدان العالم الثالث لممارسة التجارة المكافئة الى النقص في العملات الاجنبية وازمة السيولة في البلدان المثقلة بالديون، ويواجه الموردون في هذه الدول 4 مشاكل رئيسية متمثلة

في عدم وجود اسواق السلع والخدمات المعتمدة، ونقص الشفافية، وانعدام التخطيط ووجود قيود تحول دون الوصول الى الاسواق المحتملة. (Halbach & Osterkamp, 1989). كما أنّ الاشكال المختلفة من التجارة المكافئة قد أخذت شهرتها وأهميتها حديثاً لأسباب عديدة من أهمها عدم توازن ميزان المدفوعات التجاري بين الدول، النقص في العملات الأجنبية، مشاكل الديون الخارجية في معظم دول العالم الثالث، وركود الطلب العالمي (الدوري وصالح، صفحة 352). على الرغم من أن معظم الشركات تتجنب التجارة المكافئة، إلا أنّ هناك خمسة أسباب للنظر فيها وهي: (تامر، 2014، صفحة 460).

- قد يكون البديل هو عدم التجارة على الاطلاق كما هو حال التجارة المكافئة.
- يمكن أن تساعد التجارة المكافئة الشركة في الحصول على موقع الأسواق الجديدة مما يؤدي الى علاقات مع العملاء الجدد.
- تستخدم العديد من الشركات التجارة المكافئة بشكل خلاق لتطوير مصادر جديدة للإمدادات، ويجوز للشركة تطوير موردين جدد في هذه العملية.
- استخدمت الشركات التجارة المكافئة كوسيلة لإعادة توطين الأرباح المجمدة في حسابات محظورة لعمليات الفرع الخارجية، وعندما لا تتمكن الشركات من الحصول على الاموال بطريقة اخرى تقوم باستكشاف السوق المحلية للمنتجات التي يمكن تصديرها بنجاح.
- قد تنجح الشركات في إعداد إدارة مريحة بعقلية تجارية، لذا أنشأت الشركات متعددة الجنسيات، مثل "جنرال موتورز"، و"جنرال الكتريك"، و"سيمنز"، و"توشيبا" أقساماً منفصلة لتنمية مديريين عالميين ذوي ريادة وابتكار، ولهم علاقات سياسية ودراية كبيرة حول مجموعة من السلع والسلع القابلة للتداول. وتدرك هذه الشركات قيمة هذه الصفقات لمتابعة العروض الدولية ومحاولة تشجيعها من خلال اخراط مديرها في التجارة المكافئة. تسهم المهارات المكتسبة في الأداء الدولي، وليس فقط التجارة المكافئة، ولكن في مختلف المعاملات عبر الحدود الأخرى كذلك.

4.2 الترتيبات النقدية والمصرفية للصفقات المكافئة:

يستلزم تنفيذ الصفقات المكافئة مجموعة من الترتيبات النقدية والمصرفية يلخصها

الجدول الموالي:

الجدول 2: الترتيبات النقدية والمصرفية لتنفيذ الصفقات المكافئة

الترتيبات المصرفية	الترتيبات النقدية
-يتم فتح حساب في دفاتر البنك المحلي مقابل حساب الصفقة المفتوح لدى مراسل البنك المحلي في البلد المبرم معها الصفقة. ولا ينتج عن هذا الحساب أية التزامات بين البنكين بتحويل نقد أجنبي. -لا يتم احتساب فوائد بالنسبة للحسابين، وكذا لا تحسب مصروفات أو عمولات.	-لا يترتب على تنفيذ الصفقة تحويل أية عملات أجنبية للخارج. -تكون الجهة المتعاقدة على الصفقة مسئولة مسئولية كاملة عن تنفيذها استيرادا وتصديرا. -يتم تنفيذ الصفقة من الناحية المصرفية من خلال بنك معتمد واحد تختاره الجهة المتعاقدة على الصفقة. -تتم محاسبة المصدرين والمستوردين المحليين في إطار الصفقة على أساس سعر الصرف المعلن بالسوق المصرفية الحرة في تاريخ إبرام عقد الصفقة.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من (دراسات قانونية واقتصادية، 2014).

5.2 مخاطر التجارة المكافئة:

يمكن أن تواجه الشركات مجموعة من المشاكل في مجال التجارة المكافئة كالتالي (تامر،

2014، صفحة 460):

- قد تكون البضاعة التي يقدمها العميل أقل جودة، مع امكانيات محدودة لبيعها في الاسواق الدولية.
- غالبا ما يكون من الصعب وضع قيمة السوق على السلع التي يقدمها العميل لكونها عادة سلعا غير شائعة، أو منتجات مصنعة منخفضة الجودة، بالإضافة الى ذلك قد لا يملك المشتري الفرصة لفحص البضائع أو تحليل امكانياتها التسويقية.
- يميل كل طرف في هذه الصفقة بتضخيم قيمتها، متوقعا أن نظيره سوف يفعل الشيء نفسه، وقد يجد البائع صعوبة في إعادة بيع السلع التي تلقاها كوسيلة للسداد.
- عادة ما تكون التجارة المكافئة عملية معقدة ومرهقة ومضيعة للوقت، وغالبا ما تكون العروض صعبة لتؤتي ثمارها.

- قد تجعل القواعد الحكومية التجارة المكافئة بيروقراطية للغاية وتسبب في كثير من الاحيان الاحباط للشركة المصدرة.

6.2 عيوب التجارة المكافئة:

يرى العديد أن استخدام الصفقات المتكافئة في المبادلات التجارية له مجموعة من العيوب كالتالي (خليل، صفحة 4):

- محدودية اختيار مصادر التوريد التي تقبل ان تتعامل بأسلوب الصفقات المتكافئة وسيطرة الشركات العالمية المتخصصة في هذا النوع من التجارة الدولية على مساحة كبيرة من الصفقات وتحكمها في الاسعار وفي اتجاهات السلع وتحقيقها لأرباح كبيرة على حساب الدول الأطراف ومصالحها.

- ضعف عنصر الالتزام والاستقرار في متابعة واكمال تنفيذ الصفقات مع صعوبة توفير ضمانات مصرفية احتياطية.

- نظام الصفقات المتكافئة أو المقايضة لا يصلح مع جميع المنتجات، حيث أن معظم خامات الادوية مثلا يتم استيرادها من دول غربية تفضل التعامل بعلمتها أو بالدولار ولا يمكن أن تقبل نظام المقايضة.

3. واقع التجارة المكافئة في العالم

1.3 دور التجارة التبادلية في السوق العالمي:

تتم التجارة التبادلية عندما تفتقر الدول إلى توفير القدر الكافي من العملة الصعبة أو عند استحالة مباشرة أي نوع آخر من أنواع التجارة بالسوق.

في عام 1972 أشارت التقديرات إلى أن الحكومات ورجال الأعمال والتجارة التبادلية في 15 دولة، وقد تزايد عدد هذه الدول إلى 27 دولة في عام 1979، وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وصل عدد الدول التي هذه التجارة إلى 100 دولة. يشتمل جزء كبير من التجارة التبادلية على بيع المعدات العسكرية من أسلحة وسيارات وأجهزة. (الرشيد احمد سالم ومصطفى محمد ، صفحة 9).

تزايد استخدام التجارة التبادلية، ففي عام 2000، عقدت الهند والعراق صفقة مقايضة تحت مسعى النفط مقابل الغذاء النفط مقابل القمح والأرز وفقاً لتصديق الأمم المتحدة بموجب المادة خمسين من قانون عقوبات حرب الخليج الثانية للأمم المتحدة، الأمر الذي سهّل نقل 300000 برميل نفط يوميًا إلى الهند؛ حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 6.85 دولارات، بينما بلغ

سعر بيع برميل النفط العراقي لآسيا حوالي 22 دولارًا. في عام 2001، وافقت الهند على مبادلة مليون طن ونصف من النفط الخام العراقي كجزء من برنامج النفط مقابل الغذاء. (الرشيد احمد سالم و مصطفى محمد ، صفحة 8)

زعم مسؤولو منظمة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة أن التجارة التبادلية تمثل نسبة حوالي 5% من تجارة العالم، في حين أكدت وزارة التجارة والصناعة ببريطانيا أنها تمثل نسبة 15 %، بينما يعتقد بعض العلماء أنها على وشك الوصول إلى نسبة 30% مع وصول نسبة التجارة بين الشرق والغرب في بعض القطاعات التجارية بدول شرق أوروبا ودول العالم الثالث خلال عدة سنوات إلى 50%. (الرشيد احمد سالم و مصطفى محمد ، صفحة 9). حاليًا، نجد أكثر من 80 دولة تمارس التجارة التبادلية بشكلٍ منتظم أو تدعو الى التجارة التبادلية.

أجمع الخبراء على أن نسبة التجارة العالمية من الصفقات التي تعتمد على التجارة التبادلية تتراوح بين 20 و 25%، كما أنّ 30% من الصادرات الامريكية ستكون عن طريق التجارة المتكافئة. (LE MOCI, 2012). إضافة الى ما سبق تصدر شركة فيليبس موريس السجائر لروسيا مقابل المواد الكيميائية الصناعية كوسيلة للسداد، وكمدفوعات لصادراتها تتلقى كوكاكولا معجون الطماطم من المشتريين في تركيا والعصير من المشتريين في بولندا، كما تشحن المواد الكيميائية الى الصين وتحصل على الاواني الزجاجية في عملية تبادل ثم تباع هذه المنتجات نقدا في امريكا الشمالية.

أصبحت التجارة المكافئة الزامية لجميع المشتريات الخارجية للحكومة الاسترالية، إذ تعدت 2.5 مليون دولار استرليني، وفي كوريا الجنوبية أصبحت التجارة المكافئة الزامية للاتصالات السلكية واللاسلكية الحكومية، ومشتريات الدفاع تتجاوز 1 مليون دولار، وفي آسيا قادت اندونيسيا الطريق في وقت مبكر عن طريق اشتراط التجارة المكافئة لمشتريات القطاع العام واسعة النطاق، ومارست دول أوروبا الشرقية وروسيا المقايضة والمعاملات التجارية لسنوات عديدة (تامر، 2014، صفحة 459). باتت التجارة التبادلية بين ايران والهند نهائية، حيث أنّ 80 حتى 100 سلعة شملتها التخفيضات الجمركية في التبادل الجمركي بين البلدين. تكون التعاريف الجمركية بين الدول المتفوّقة على عمليات التبادل التجاري أقلّ من سعرها مقارنة بعمليات التصدير والاستيراد مع باقي الدول الخارجة عن الاتفاق الثنائي أو المتعدد الاطراف. تشمل التعاريف الجمركية 50% من التخفيض فتحظى بطابع تنافسي داخل البلدين وتوفر الفرصة لتداول هذه

السلع في سوق البلدين . بلغت قيمة التبادل التجاري بين ايران والهند عام 2016 أربعة مليارات و277 مليون دولار، كانت حصة ايران منها مليارين و587 مليون دولار وحصة الصادرات الهندية مليارا و890 مليون دولار (موسوي، 2018).

2.3 حجم التجارة المكافئة، وأنوعها الرئيسية:

تزايد حجم التجارة المكافئة منذ الفترة 1975-2000، حيث نجد أنها كانت أقل من 10 % في سنة 1975 ثم تجاوزت 40% ، خلال سنة 2000. (The Mc Graw Hill companies, 2003, p. 1). أما بالنسبة للأنواع الرئيسية للتجارة المكافئة من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور الأنواع الرئيسية للتجارة المكافئة بالنسب المئوية في الشركات العاملة في كل بلد، حيث نجد المقايضة بنسبة 9%، بينما المبادلة الشرائية فكانت بنسبة 60%، كما أن أعلى نسبة سجلها نظام الاوفست بنسبة 73%، بينما نجد العمليات الثلاثية أخذت حصة 3%، وأخيرا نجد اتفاق إعادة شراء المنتج بـ 22% . (The Mc Graw Hill companies, 2003, p. 2)

قامت منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" بوضع مؤشر خاص بالتبادل التجاري بالمقايضة عبر العالم، يتم حساب هذا المؤشر بالنسبة المئوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات مقارنة بأسعار سنة الأساس 2000. تعتمد مؤشرات قيمة الوحدة على البيانات المبلغ عنها من قبل البلدان التي تظهر اتساقاً في ظل معايير ضبط الجودة للمنظمة، والتي تم استكمالها من خلال تقديراتها مستخدمة في ذلك القيم التجارية للسنة السابقة والتي تقدر بمستوى التصنيف الموحد للتجارة الدولية المكون من ثلاثة أرقام كأوزان مرجحة. يعطي الشكل الموالي المؤشر خلال الفترة 2000-2018:

الشكل رقم (2): مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (2000=100) خلال الفترة

2018-2000



المصدر: (البنك الدولي)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أنّ مؤشر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص بالتبادل التجاري بالمقايضة عبر العالم في تزايد واضح خلال الفترة 2000-2008 ثم نلاحظ انه بدأ في التذبذب خلال الفترة 2008-2014، لكنه سرعان ما بدأ بالانخفاض انطلاقا من هذه السنة وبالرغم من انه عاود الارتفاع إلا انه لم يبلغ المستويات السابقة له.

4. تجارب بعض الدول النامية في ممارسة التجارة المكافئة

1.4 مصر والتجارة المكافئة:

تعدّ الصفقات المكافئة من الوسائل التي بإمكانها المساعدة على تنشيط الاقتصاد المصري، حيث تساعد في تخفيض الطلب على الدولار، عند تداول السلع والخدمات بدون استخدام للدولار، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتحسين حركة التبادل التجاري بين مصر والدول الأخرى التي تقوم باستخدام هذا النوع من التجارة معها.

أقامت كل من مصر وروسيا صفقات متكافئة للتبادل السلعي دون توسيط الدولار بدءاً من 1958، ومن المفيد أن تعود تلك الصفقات مرة أخرى وهو ما ينتظر حدوثه على خلفية العلاقات القوية بين الرئيس عبد الفتاح السيسي ونظيره الروسي فلاديمير بوتين (ندى، 2018).

تحاول مصر استخدام الصفقات المتكافئة للتغلب على المشكلات التي يعاني منها اقتصادها. ولعل خير دليل على ذلك إعداد دراسة لإبرام صفقة متكافئة بينها وبين الأرجنتين، تقوم من خلالها مصر بتزويد السوق الأرجنتيني بالدواء المصري الجديد لمعالجة مرضى التهاب الكبد الوبائي "فيروس سي"، لتحصل في المقابل على منتجات أرجنتينية الصنع بنفس قيمة الكميات المصدرة، ما يساهم في توفير العملة الصعبة وإصلاح الخلل الحالي في الميزان التجاري.

على حسب بعض الخبراء فإنّ تطبيق نظام الصفقات المتكافئة مع الدول التي ترتبط مع مصر تجارياً، سيوفر عليها مليارات الدولارات. إنّ مجموعة قامت بعمل دراسة وتحليل بيانات نحو 15 دولة منها دول عربية وأخرى أجنبية ترتبط مع مصر بعلاقات تجارية جيدة، اختيرت لأنها تشترك معها في 3 أشياء، الأولى التعاون التجاري، والثانية أنها تستورد الدواء المصري، والثالثة أن إجراءات تسجيل الدواء المصري في تلك الدول تتسم باليسر والسهولة ويسمح بها القانون الدولي. إنّ هذه الدول بها معدلات "فيروس سي" غير قليلة، ووفقاً لبيانات دولة مثل روسيا، فإنّ قيمة احتياجاتها من دواء "فيروس سي" فقط تصل إلى 2.8 مليار دولار سنوياً، في حين أن حجم واردات

مصر من روسيا لكافة السلع يصل إلى 2.9 مليار دولار، (هبة، 2018). بالتالي هذا الأمر يعني أن مصر ستخفف العبء عن ميزانيتها بقيمة مليار دولار (وجيه، 2016).
من أهم الاتفاقات التجارية بين مصر والسودان بروتوكول للتبادل التجاري بين البلدين (مارس 1993) ويتضمن أهم بنوده أن تتم المعاملات التجارية بالعملة الحرة القابلة للدفع وبنظام الصفقات المتكافئة.

في 2005 اقترح المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة تطبيق آلية جديدة للتجارة مع دول حوض النيل قائمة على أسلوب الصفقات المتكافئة مع إمكانية البدء بإثيوبيا كأحد المصادر المهمة لاستيراد اللحوم الحمراء، كما أنّ الآلية الجديدة تسمح بخفض فاتورة الواردات المصرية لاسيما السلع الغذائية بنسبة كبيرة. تستورد مصر لحوماً حمراء من إثيوبيا تباع للجُمهور بسعر 27 جنياً للكيلوجرام، وفي حالة النجاح في تطبيق النظام حيث سينخفض سعر الكيلوجرام من اللحوم الممتازة إلى 20 جنياً للكيلو، خاصة بعد صدور قرار إلغاء نسبة 5٪ جمارك على اللحوم المبردة المستوردة، في المقابل تقوم مصر بتصدير العديد من المنتجات للسوق الإثيوبية مقابل هذه اللحوم وغيرها من المنتجات الإثيوبية الأخرى كالبن والسمسم والفول والعدس والفاصوليا والصمغ وغيرها من المواد الغذائية ذات المستوى العالي المزروعة عضوياً، إضافة إلى أنّ الصفقات المتكافئة تنفذها شركات من القطاع الخاص، بعد أن توقفت الحكومة عن توقيع مثل هذه الصفقات (يسرى، 2009). في 2012 وضع اتفاق مبدئي لعقد الصفقات المتكافئة بين مصر وإيران في إطار تبادل السلع لوجود صعوبات في تحويل الأموال بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران ويعتمد هذا التبادل باستيراد إيران فوسفات مصري وموالم مقابل تصدير بروبيلين لمصر ومشتقات بترولية إيرانية.

بالعودة إلى الجدول (04) من الملاحق يتضح لنا مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة لمصر خلال الفترة 1990-2019 الذي بدأ بالارتفاع في بداية الفترة إلى غاية 2014، بالنسبة لباقي الفترة لوحظ عليه نوع من التذبذب، وقد سجلت أعلى نسبة لهذا المعدل في 2018. خلال 2019 أبدت الحكومة المصرية استعداداً لتعزيز علاقاتها التجارية مع كافة الدول الإفريقية من خلال «الصفقات المتكافئة»، خاصة وأن الحكومة تدعم عمليات النقل اللوجستي للدول الإفريقية بنسبة 50% (الشروق، 2018).

2.4 الامارات العربية المتحدة والتجارة المكافئة:

افتتحت شركة "ميدل ايست بارتر" بدبي كمساهمة في تعزيز تواجد شركة الشرق الأوسط للمقايضة. إنّ نظام التجارة بالمقايضة عبر سوق "ميدل ايست بارتر" لا يعتمد على مفهوم التجارة الالكترونية بشكلها الواسع وإنما يتم من خلال نظام شبكي خاص بالشركة، كما أنّ آلية المتاجرة في هذه السوق تتيح للشركات الراغبة في دخول هذه التجارة بناء صفحة خاصة بها على الموقع الشبكي على الانترنت تضع بها كافة المعلومات عن الشركة والسلع الراغبة في بيعها والسلع الاخرى التي تحتاجها في المقابل، لافتاً إلى أنه يتم فقط إتاحة هذه المعلومات للشركات الأعضاء في السوق باستخدام كلمات مرور خاصة بها، كما أنّ النظام مرتبط بشبكة عالمية من الشركات في أميركا وأستراليا وكندا، مما يتيح فرصة أوسع للأعضاء في انتقاء السلع التي تناسبهم، كما أنّ عمليات الاتفاق وتأمين السلع تتم مباشرة بين الشركات دون تدخل من النظام الشبكي المملوك لشركة "ميدل ايست بارتر"، والتي يقتصر دورها فقط على الوساطة التجارية والتي تحصل من خلالها على عمولاتها على الصفقات المبرمة، مع منح الشركات خيار بيع جزء من منتجاتها نقداً بعد فترة تتراوح ما بين ستة اشهر إلى عام، كما أنّ "ميدل ايست بارتر" تستهدف من خلال تواجدها في السوق الإماراتية الذي تنطلق من خلالها إلى بقية أسواق المنطقة، الشركات الكبيرة والمتوسطة فقط بصفقات لا تقل عن 500 ألف درهم، إضافة إلى وجود اهتمام كبير من الشركات التي تعمل في مجالات الإنشاءات والعقارات والتصميم وشركات الخدمات بهذه السوق، حيث تم توقيع اتفاقات مع 35 شركة حتى الآن للانضمام إلى السوق، قد تزيد عن 200 شركة. (الاتحاد الاقتصادي، 2008).

تنجم فوائد جمة نتيجة دخول المشترين في مثل هذه الأسواق كزيادة حجم المبيعات وعدد الزبائن وزيادة شهرة الشركة مما يؤمن لها زيادة المبيعات النقدية، إضافة الى توفير السيولة النقدية نتيجة عدم الاضطرار للدفع نقداً للحصول على الاحتياجات، وتخفيض تكلفة المصاريف التشغيلية. أعلنت شركة بيز إكستشينغ (المعروفة باسم بيز إكس) في دبي، وهي ذراع شركة التجارة التبادلية التي تتخذ من مدينة سياتل مقراً لها، أنّها سجلت أكثر من 700 عملية مقايضة بقيمة إجمالية تجاوزت مبلغ 15 مليون درهم في النصف الأول من العام 2011 محققة بذلك زيادة نسبتها 10% مقارنة مع الفترة نفسها من العام المنصرم. إنّ النمو الذي شهدته شركة بيز إكس، يعكس الاهتمام المتزايد في التبادل التجاري بين الشركات على الصعيد العالمي. فبحسب المنظمة الدولية

للتجارة التبادلية، نمت التجارة التبادلية بنسبة 45.5% بين العامين 2004 و2010 مسجلة بذلك ارتفاعاً كبيراً من 30.3 مليار درهم في العام 2004 إلى 44.1 مليار درهم في العامين 2009 و2010 وهو نمو لم يتأثر قط بالانهيار الاقتصادي في العالم، ذلك أنّ الشركات التي تختصّ بالأصول التالفة مثل شركات الأغذية وشركات الطيران تستفيد من مقايضة منتجاتها غير المستخدمة، وكذلك الأمر بالنسبة للشركات التي تشهد حركة خفيفة في بعض المواسم مثل شركات تأجير السيارات، الفنادق أو دور السينما (البيان الاقتصادي، 2011).

يلخص الجدول (04) من الملاحق مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة لدولة الامارات خلال الفترة 2011-2019 فخلال الثلاث سنوات الاولى نجد المؤشر في ارتفاع متواصل في كل سنة، ثم حدث انخفاض طفيف في 2014 مقارنة مع 2013، حيث عاد تقريبا الى النسبة التي سجلها في 2011، لكن خلال الفترة 2015-2019 عرف تذبذبا واضحا.

3.4 تجربة المقايضة في اندونيسيا:

اقتحمت اندونيسيا المقايضة التجارية مع دول العالم بهدف التصدي للعراقيل الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة. اصدرت الحكومة الاندونيسية نهاية 1982 قرار يقضي بإمكانية العمل بالمقايضة التجارية في العقود الحكومية بأن يلتزم المتعامل الاجنبي بشراء أو تبادل المنتجات الاندونيسية بقيمة تساوي قيمة المنتجات المستوردة كما يتعين على المستوردين والمصدرين في اندونيسيا ربط الصادرات بقيمة تزيد عن نصف مليون دولار باستيراد الدوائر الحكومية والمشاريع المملوكة للدولة في كل صفقة، الأمر الذي جعل السياسة الاندونيسية في مجال المقايضة تنطوي على الخصائص التالية (الاسدي، 2016، صفحة 59):

- إنّ صادرات المقايضة التجارية من اندونيسيا يجب أن تكون إضافة على المشتريات التاريخية للمؤسسة أو الدولة الاجنبية، أي لا بد من الاضافة الى هيكل التجارة السابقة بين الطرفين،
- إنّ اخلال الطرف الاجنبي بالتزاماته المنصوص عليها في تجارة المقايضة يؤدي الى فرض عقوبة تعادل 50% من قيمة الالتزامات التصديرية التي لم يعنى بها ذلك الطرف.
- إن عقود التصدير المتعلقة بمنتجات التصدير الاندونيسية يجب ان تتم على مراحل وبشكل منتظم خلال مدة العقد، وأن تنجز على الاقل بثلاثة أشهر قبل انتهاء فترة عقد الاحتياجات الحكومية.

سعت الحكومة الإندونيسية الى توسيع نطاق المقايضة لتشمل صفقات الأسلحة والعتاد الحربي وهي المبادلات التي تنامت بين إندونيسيا وروسيا في ظل العقوبات الدولية المفروضة على

روسيا حيث أنه من بين عمليات المقايضة المنجزة في هذا المجال هو قيام الحكومة الاندونيسية بمقايضة الشاي والقهوة وزيت النخيل مقابل 11 طائرة مقاتلة من طراز سو خوري الروسية، وتم التوقيع على الاتفاقية منتصف 2017 بين مؤسسة روستيك الروسية ومؤسسة بيرو ساهان الاندونيسية وكلاهما مملوكين للدولة. (بلال و طروبيا ، 2017، صفحة 1210).

عندما واجهت الحكومة الاندونيسية نقصا في العملات القابلة للتحويل (على سبيل المثال الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الاسترليني) وكانت غير قادرة على الدفع نقدا، طلبت من "جنرال الكتريك" قبول بعض المنتجات المحلية على أن تقوم بالسداد الجزئي (تامر، 2014، صفحة 458). بالنسبة لإندونيسيا يعطي الجدول (04) من الملاحق مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة خلال الفترة 1990-2019، حيث يلاحظ زيادة واضحة في هذا المعدل من سنة 1990 إلى 2011، التي سجلت أعلى نسبة للمعدل في كل الفترة. لم يعرف هذا المؤشر استقرارا بعد ذلك حيث نلاحظ ارتفاعه في سنة 2015، بعد ذلك انخفض في 2016 وعاد للارتفاع في 2017 و2018، لكنه عرف الانخفاض في سنة 2019.

4.4 استخدام الجزائر لنظام المقايضة للتوسع في أسواق إفريقيا:

بدأ العمل بقانون المقايضة في 1968، وأدخلت الحكومة عليه تعديلات عامي 1994 و1999 ويقضي القانون في نسخته الحالية باستخدام نظام المقايضة (تبادل سلع بسلع) في التبادل التجاري بين الجزائر من جهة وكل من مالي والنيجر من جهة ثانية، أما السلع التي يتم تبادلها في إطار القانون فتشمل حصول الجزائر على منتجات زراعية ومواشي من البلدين الإفريقيين مقابل منحهما سلع جزائرية تشمل التمور والفواكه والخضر والمعجنات الغذائية والدهون والزيوت وبعض مواد البناء والتبغ، كما ينص هذا القانون على أنّ السلع المستوردة في إطار تجارة المقايضة لا يجوز أن تنتقل إلى خارج الولايات المعنية، وبقي القانون ساري المفعول إلى اليوم، كما أنه ووفق بيان أصدرته وزارة التجارة الجزائرية، في 7 يناير 2019، تشمل التعديلات المنتظر إقرارها في القانون ضم موريتانيا إلى الدول المسموح بالمقايضة معها، إضافة إلى توسيع السلع الجزائرية المستخدمة في المقايضة لتضم منتجات صناعية (عاطف، 2020). تتجه الجزائر إلى إدخال تعديلات على قانون المقايضة، الصادر في ستينيات القرن الماضي، يسمح لتجار عدة ولايات حدودية جنوبية هي تمراست واليزي وتندوف وأدرار، بممارسة التجارة مع دولتي مالي والنيجر، دون سداد تعريفية جمركية. يأتي ذلك بهدف تطوير المبادلات التجارية مع جيرانها الأفارقة، ودعم

الصناعات المحلية، وتخفيف الضرر الناجم عن تراجع عائدتها من النفط، مثل ما يوضح الجدول الموالي:

الجدول 3: دوافع تعديل قانون المقايضة في الجزائر

الدوافع	التعديلات
تطوير المبادلات التجارية	إن التعديلات المقترحة على القانون تأتي في إطار عزم الجزائر رفع المبادلات التجارية مع موريتانيا ومالي النيجر، إذ أن التبادل التجاري مع تلك الدول لا يزال دون المأمول؛ فالجزائر تستورد منها سنويا منتجات بقيمة 603 ملايين دينار (5 ملايين دولار) سنويا؛ ومع مطلع 2019، صدرت الجزائر شحنة أسمنت للمرة الأولى إلى النيجر؛ ما يؤكد على نية الحكومة تطوير المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية المجاورة من أجل خلق أسواق جديدة للصناعات المحلية.
تعويض عائدات النفط	الدافع لتغيير أو تعديل قانون المقايضة، هو المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، جراء تراجع عائدات تصدير النفط منذ عدة سنوات، من أجل ان يشمل منتجات مختلفة، والسماح للشركات الصناعية الجزائرية بالدخول إلى الدول الإفريقية، وتحقيق عائد مالي لها وللإقتصاد الجزائري.
دعم الصناعات المحلية	ترغب الجزائر في دخول الدول الإفريقية القريبة التي تستطيع المنافسة فيما بشكل جيد، ومن ثم تحسين قدرات الشركات الصناعية الجزائرية على المنافسة في المستقبل، بالتالي فإن تعديل قانون المقايضة يسمح للصادرات السلعية الجزائرية المرور عبر دول مالي والنيجر، إلى دول إفريقية أخرى، وبالتالي المزيد من الأسواق والمستهلكين، لأن السلطات الجزائرية تتجه أكثر إلى تحسين أداء الصناعات المحلية، غير القادرة على المنافسة في الأسواق الأوروبية، وحتى في بعض دول الجوار مثل تونس والمغرب.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من (عزيز، وكالة الأناضول للأخبار، 2019)

فيما يخص مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة في الجزائر خلال 1990-2019، نلاحظ من الجدول (04) من الملاحق قفزة واضحة من سنة 1990 إلى 2011 ويعد المؤشر أكبر من كل الدول السابقة، وقد حافظ المؤشر على ارتفاعه خلال السنوات 2011-2013، ويمكن اعتبار ذلك خلال الفترة المتبقية ماعدا بعض التذبذب الذي عرفه خلال السنوات 2014-2016 ولكنه بعد 2016 اخذ في الارتفاع في كل من 2017-2018 وسجل انخفاضا طفيفا في 2019.

5. خاتمة:

تعتبر التجارة المكافئة بالنسبة للدول النامية أحد الأساليب لتنشيط تجارتها الخارجية، حيث أخذت الاشكال المختلفة من التجارة المكافئة شهرتها وأهميتها حديثا لأسباب عديدة. تتم التجارة المكافئة وفق العديد من الانواع مثل المقايضة، عروض التعويض، والمبادلة الشرائية، اتفاق إعادة شراء المنتج، ونظام الاوفست، العمليات الثلاثية، الصفقات الدائرية، عمليات التعاون الصناعي، والانتاج المشترك اتفاقيات المشاركة. تحفّ التجارة المكافئة مجموعة من المخاطر مثل أن تكون البضاعة التي يقدمها العميل أقل جودة، مع امكانيات محدودة لبيعها في الاسواق الدولية، أو قد يميل كل طرف في هذه الصفقة بتضخيم قيمتها. بالنسبة للفرضيات التي تمّ وضعها فقد تأكدت صحتهما حيث أن الفرضية الاولى نجد أنّ الدول النامية تستخدم التجارة المكافئة لتنشيط اقتصادها ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، مثل مصر، كما تلجأ الدول النامية الى التجارة المكافئة للتصدي للعراقيل الجمائية المفروضة من الدول المتقدمة، مثل اندونيسيا، ضافة الى أنّ روسيا تستخدم هذا النوع من التجارة في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية، كما ظهرت من خلال الدراسة اسباب اخرى لاستخدام هذا النوع من التجارة مثل تحسين حركة التبادل التجاري، تخفيض الطلب على الدولار، ودعم الصناعات المحلية، وتخفيف الضرر الناجم عن تراجع العائدات النفطية، إضافة إلى تخفيف العقوبات الواقعة على الدول مثل روسيا وايران. خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج كالتالي:

- تزايد الاهتمام بالتجارة المكافئة في الأسواق العالمية حيث عقدت العديد من الصفقات عن طريقها تحت مسمى النفط مقابل الغذاء النفط مقابل القمح والأرز، أو السجائر مقابل المواد الكيميائية الصناعية.
- ظهرت التجارة المكافئة في السوق الإماراتية باهتمام كبير من الشركات التي تعمل في مجالات الإنشاءات والعقارات والتصميم وشركات الخدمات بهذه السوق، حيث يجني المشترين في مثل هذه الأسواق فوائد عديدة مثل زيادة حجم المبيعات، وعدد الزبائن وزيادة شهرة الشركة.
- استخدمت مصر التجارة المكافئة من اجل تنشيط اقتصادها، والمساعدة في تخفيض الطلب على الدولار، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتحسين حركة التبادل التجاري

بينها وبين الدول الأخرى التي تقوم بتنفيذ هذا النموذج معها، كما اقتحمت اندونيسيا المقايضة التجارية مع دول العالم بهدف التصدي للعراقيل الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة، بينما تعول الجزائر على نظام المقايضة للتوسع في أسواق إفريقيا بهدف تطوير المبادلات التجارية مع جيرانها الأفارقة، ودعم الصناعات المحلية، وتخفيف الضرر الناجم عن تراجع عائدتها من النفط .

من خلال هذه الورقة البحثية نقدم فيما يلي بعض التوصيات:

- إعادة النظر في التجارة المكافئة بما يعزز نمو التجارة الدولية للوصول الى اقتصاد عالمي قوي واستقرار سياسي اكبر، وبذل المزيد من الجهود لدراسة وتحليل وقياس التجارة المكافئة والدور الذي تلعبه في التجارة العالمية.

- وضع اتفاقيات وقوانين خاصة لحل المشاكل التي قد تظهر في هذا النوع من التجارة بما يضمن تأمين اداء الالتزامات بين الاطراف المتعاقدة.

- تنمية التجارة المكافئة بالنسبة للدول الأقل نموًا التي تعاني من شحّ العملات الاجنبية، والتسهيلات الائتمانية للوصول الى تبادل السلع والخدمات مع الدول الأخرى.

- بناء مصانع في الدول النامية، أو توفير تكنولوجيا أو معدات أو خدمات أخرى للبلد ويتم الاتفاق على أخذ نسبة معينة من الانتاج كدفعة جزئية للعقد، من شأنه ان يدفع عجلة النمو في هذه البلدان خاصة اذا تميز المنتج بالأهمية البالغة لاقتصاد الدولة مما يغنيها عن استيراده، كما قد يؤدي الى خفض معدلات البطالة، وارتفاع نسبة المبيعات، وامكانية الولوج الى الأسواق الصعبة.

- الاستفادة من التجربة المصرية في مشاركة للقطاع الخاص في التجارة المكافئة بشكل يفيد الطرفين من طرف باقي الدول النامية.

- وضع خطط وخرائط للسلع القابلة للتبادل وكذلك البلدان المستهدفة في المجال وكذا دراسة العائدات المحتملة من كل عملية، والعمل على اقتراح سلع جديدة للشركاء حسب التوقعات بعيدة المدى.

- يمكن لمصر الاستعانة بالجانب السياحي في مجال التجارة المكافئة، حيث في حالة العجز عن الدفع يقابل باستقبال وفود سياحية يتم دفع قيمة الاستضافة إلى الفنادق المصرية.

- بالنسبة للجزائر عليها الاهتمام أكثر بالتجارة المكافئة مما يفتح امامها مجالاً واسعاً للتبادل مع الدول الافريقية التي تعتبر اسواقاً خصبة، لتنوع صادراتها خارج البترول.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- كافوجيل اس . تامر، (2014). المعاملات التجارية الدولية، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان.
- زكريا مطلق الدوري، احمد علي صالح. (بلا تاريخ)، إدارة الاعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري، الاردن.
- محسن أحمد الخضيرى، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، مصر. (2000)،
- هاشم منصور الهاشم، (2020)، الجمارك الاردنية، دراسة توثيقية، دار الخليج، الاردن.
- محمد منعم غانم الاسدي. (2016). المقايضة التجارية اسلوباً تجارياً لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق.
- بوجمعة بلال، ونذير طرويبا، (2017)، المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام مع الاشارة لتجارب دولية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 03، الصفحات 1201-1216.
- الاتحاد الاقتصادي. (03 يناير، 2008). تاريخ الاسترداد 10 اوت، 2019، من خبراء يتوقعون رواج سوق مقايضة السلع والخدمات في الامارات: [/https://www.alittihad.ae/article](https://www.alittihad.ae/article)
- وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا . (18 10، 2009). تاريخ الاسترداد 10 08، 2019، من افتتاح اول شركة مقايضة بفلسطين: <https://www.raya.ps/news/51916.htm>
- البيان الاقتصادي. (28 جويلية، 2011). تاريخ الاسترداد 10 اوت، 2019، من "بيز اكس" سجل 700 عملية مقايضة في النصف الاول: <https://www.albayan.ae/economy/local-market/201478859>

- *دراسات قانونية واقتصادية*. (27 مارس، 2014). تاريخ الاسترداد 01 اوت، 2019، من بحوث اقتصادية: <https://sites.google.com/site/alkhlasa/1/altsdyr/alsfqat-almtkafyte>
- *الشروق*. (12 سبتمبر، 2018). تاريخ الاسترداد 10 اوت، 2019، من وزير التجارة يبحث عن تعظيم الاستفادة من البرامج التمويلية للبنك الافريقي للتصدير والاستيراد: <https://cms.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12092018&id=d1412e03-dc0e-47a7-a1b2-6c0169940c61>
- أحمد عزيز. (05 فبراير، 2019). *وكالة الاناضول للاخبار*. تاريخ الاسترداد 20 اوت، 2019، من الجزائر تعول على "المقايضة" للتوسع في أسواق إفريقية عبر دول النيجر وموريتانيا ومالي: www.aa.com.tr/ar//اقتصاد/الجزائر-تعول-على-المقايضة-للتوسع-في-أسواق-إفريقية-تقرير/1383681
- *البنك الدولي*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 اوت، 2019، من التجارة البيانات: <https://data.albankaldawli.org/indicator/TT.PRI.MRCH.XD.WD>
- *البنك الدولي*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 اوت، 2019، من التجارة البيانات <https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=TT.PRI.MRC&country=EGY,IDN,ARE,DZA#H.XD.W>
- الهواري يسرى. (21 أوت، 2009). مركز المصري للدراسات والمعلومات. تاريخ الاسترداد 01 أوت، 2019، من الية جديدة للتجارة مع اثيوبيا تسهم في خفض اسعار اللحوم الر 20 جنيا للكيلو: <https://today.almazryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=223257&IssueID=1504>
- تامر وجيه. (03 10، 2016). *الوطن*. تاريخ الاسترداد 30 08، 2019، من الصفقات المتبادلة توفر مليارات الدولارات للاقتصاد المصري: <https://www.elwatannews.com/news/details/1464992>
- خير الله الرشيد احمد سالم، و نور مصطفى محمد . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 اوت، 2019، من استراتيحية تجارة المقايضة المهجنة في تحريك الصناعة والتجارة وتقليل سعر الصرف ومعادلة الميزان التجاري لجمهورية السودان:

https://www.researchgate.net/publication/336891957_astratyjt_tjart_almqaydt_almhjnt_fy_thryk_alsnat_waltjart_wtqlyl_sr_alsrf_wmadlt_almyzan_altjary_ljmhwrwt_alswdan

- عادل محمد خليل. (بلا تاريخ). المجلس المصري للشؤون الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 10 سبتمبر، 2019، من الصفقات المكافئة ..هل هي حل لأزمة الدولار؟: http://ecea.org.eg/equivalent%20_trade.pdf
- عوض هبة. (18 جويلية، 2018). روز آل يوسف. تاريخ الاسترداد 01 أوت، 2019، من 8 مشروعات مصرية -سودانية كبرى تؤكد قوة العلاقات بين البلدين: <http://www.rosaelyoussef.com/news/details/362444>
- قدارة عاطف. (06 جويلية، 2020). independante عربية. تاريخ الاسترداد 20 اوت، 2019، من الجزائر تستعد للتوسع في تجارة المقايضة مع بلدان الصحراء الكبرى: <https://www.raialyoum.com/index.php>
- محسن أحمد الخضيرى. (2000). التمويل بدون نقود. مصر: مجموعة النيل العربية.

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- Guido, Nassimbeni; Marco, Sartor; Guido, Orzes, (2014) countertrade: compensatory requests to sell abroad, journal Business Advanced, 1-19.
- Halbach, Axel J.; Osterkamp, Rigmar, Countertrade with developing countries: new opportunities for North -South trade?, Intereconomics, ISSN 0020-5346, Verlag Weltarchiv, Hamburg, Vol. 24, Iss. 1, pp. 17-23, <http://dx.doi.org/10.1007/BF02928544>
- LE MOCI. (2012, 02 02). Retrieved 01, 2019, from Les opérations de compensations (contretrade ou conterpurchase): <https://www.lemoci.com/actualites/finance-assurance/3-les-operations-de-compensation-countertrade-ou-counterpurchase>

- The Mc Graw Hill companies, I. (2003). studylib. Retrieved septembre 10, 2019, from type of counttrade: <https://studylib.net/doc/8316164/countertrade-types-of-countertrade>
- Zainal Arifini, Agus Suman, Moh Kusaini, 2020, countertrade mechanism of global arms trade: case study of Indonesia, international journal of financial research, 11(1);307-317.

7.ملاحق:

الجدول 4: مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (2000=100) لكل من مصر، الجزائر، اندونيسيا، الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990-2019

2013		2012	2011	2000	1990	اسم البلد/السنة
151,3626558		152,772702	148,8186622	100	101,2195122	جمهورية مصر العربية
121,8435134		129,0984665	134,2163952	100	94,89795918	إندونيسيا
178,9310193		177,3490873	176,1497815	100	..	الإمارات العربية المتحدة
283,1411813		290,9305132	262,5470485	100	73,94957983	الجزائر
2019	2018	2017	2016	2015	2014	اسم البلد/السنة
150,5142155	153,3208543	149,0685022	147,6890972	144,8927869	149,6699449	جمهورية مصر العربية
117,503613	118,420467	119,575544	116,7463543	116,1478699	119,0541123	إندونيسيا
158,7032976	164,9364394	152,8648477	141,9175131	148,5987821	176,3958223	الإمارات العربية المتحدة
183,9597165	208,7980145	176,7435931	155,4208304	188,3084621	270,0399303	الجزائر

المصدر: (البنك الدولي)